التنمية المستدامة المستهدفة في العراق

(الفجوة، التحديات، الفرص)

م. محمد نوري فرحان م. علي طالب حسين أ.م.د نادية مهدي عبد القادر

جامعة ديالى / كلية الادارة والاقتصاد

العراق

المستخلص :

شهد العراق عدد من الخطط التنموية التي تستهدف احداث تغييرات في مؤشرات اقتصادية واجتماعية ضمن مؤشرات التنمية المستدامة, حيث رسمت هذه الخطط الطريق لتحقيق هذا الهدف مبنية على اسس ومعايير استقرائية للواقع الاقتصادي للعراق, وضمن امكانات البلد ومشاكله وما يواجهه من تحديات أمنية وسياسية. فعملت الحكومة على رسم طريق يكون ممهد لاستهداف التنمية الوطنية خلال مدد متفاوتة ضمن خطط واستراتيجيات متوسطة وطويلة الآجل, فالخطة الوطنية للمدة (2010-2014) عملت على الوصول الى عدد من الاهداف في مجال التنمية إلا انها واجهت انحرافات عن هذه الاهداف, ترجع اسباب هذه الانحرافات الى اداء الجهات المنفذة للحكومة وعدم جدية البعض من هذه الجهات الى تنفيذ اهداف هذه الخطة, ووجود بيئة تنتشر فيها ظاهرة الفساد الاداري والمالي الأمر الذي أثر في نسب الانجاز للخطة, اضافة إلى ما سبق تأثير البعد الأمني والسياسي كل ذلك عرقل من عملية اقرار المشاريع وتنفيذها ضمن المدد المحددة فأضعف الألتزام بالخطة الموضوعة فلم تتمكن من تحقيق هدف التنمية بالنهوض بالإقتصاد العراقي وديمومة ذلك للمراحل اللاحقة واستمرارية تحسين مستويات عالية للتنمية المستدامة. كما ان الازمات والصدمات التي واجهت الاقتصاد العالمي كان له انعكاسات على الاقتصاد العراقي, فأنخفاض اسعار النفط الخام خفض من عوائده لتنعكس على ما كان مخططاً ومتوقعاً لهذه الاسعار ضمن خطة التنمية الوطنية, دعى ذلك كله إلى ضرورة وضع خطة تنموية جديدة للمدة (2013-2017), لتواكب التداعيات العالمية على الاقتصاد العراقي وتعالج المشاكل المحلية التي واجهت الخطة السابقة, فتكون خطة أكثر شمولية ودقة من أجل استهداف الانشطة الانتاجية غير النفطية والخدمية والتوزيعية. لكن هذه الخطة أيضاً واجهت المشاكل والعراقيل ذات الطابع المحلي والاقليمي والدولي, لذا اطلقت الحكومة العراقية خطة التنمية الوطنية (2018-2022) التي تستهدف الاهتمام بالمرتكزات التنموية من خلال أربعة أعمدة رئيسية : الحوكمة , القطاع الخاص, اعمار المحافظات المتضررة جراء العمليات العسكرية, والعمل على تخفيض نسب الفقر في العراق.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة , الخطط التنموية , الأنشطة غير الانتاجية, الحوكمة , القطاع الخاص

Targeted Sustainable Development in Iraq – Challenges and Opportunities

Lecturer: Mohammed Noori Farhan Lec. Ali Taleb Hussein
Dr.Assist.Prof Nadia Mahdi Abdul qader
Diyala University / College of Administration and Economics

Abstract

Iraq has witnessed a number of development plans aimed at bringing about changes in economic and social indicators within the indicators of sustainable development, These plans have charted the way to achieving this goal, based on the principles and criteria of Iraq's economic reality, and within the country's potential, problems and security and political challenges. The government has worked to chart a path that will be paved to target national development over varying periods within medium and long-term plans and strategies, the National Plan for The Period (2010-2014) worked to reach a number of goals in the field of development, but faced deviations from these goals, The reasons for these deviations are due to the performance of the implementing authorities of the government and the lack of seriousness of some of these entities to the implementation of the objectives of this plan, and the existence of an environment in which the phenomenon of administrative and financial corruption is prevalent, which affected the completion rates of the plan, in addition to the above the impact of the security and political dimension all that hindered the process of reading The projects were implemented within the specified periods, weakening the commitment to the plan set and were not able to achieve the goal of development by promoting the Iraqi economy and continuing to do so for the later stages and continuing to improve high levels of sustainable development. As the crises and shocks that faced the world economy had repercussions on the Iraqi economy, the decline in crude oil prices reduced its revenues to reflect what was planned and expected for these prices within the national development plan, all of this called for the need to develop a new development plan for the duration (2013-2017), To keep pace with the global repercussions on the Iraqi economy and address the local problems that faced the previous plan, it would be a more comprehensive and accurate plan to target non-oil, service and distribution production activities. But this plan also faced problems and obstacles of a local, regional and international nature, so the Iraqi government launched the National Development Plan (2018-2022) which aims to take care of the development pillars through four main pillars: governance, the private sector, and the reconstruction of the provinces affected by the Military operations, and work to reduce poverty in Iraqi .

Keywords: Sustainable Development, Development Plans, Non-Productive Activities, Governance, Private Sector

المقدمة

تعد عملية استهداف التنمية المستدامة بابعادها الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية) من اهم السياسات والستراتيجات في تحقيق الاستدامة للموارد والامكانات المتاحة حالياً، من ثم اتاحة الفرصة للاجيال المستقبلية لاستغلالها وتوفير احتياجاتهم، لذا عمل العراق على وضع الخطط لتحقيق هذا الشكل من التنمية، لكن التحديات التي واجهها الاقتصاد العراقي زاد من الفجوة بين ما هو مستهدف والواقع الفعلي لمؤشارات التنمية المستدامة، من اجل ذلك عمل هذا البحث على دراسة التحديات التي زادت من الفجوة بين ما يتم استهدافه وواقع المؤشرات لعميلة التنمية المستدامة، اضافة لتوضيح الفرص الموجودة في القطاعات الاقتصادية والانتاجية في العراق، بما يوصل الاقتصاد الى استدامة موارده للاجيال القادمة، والحفاظ على البيئة معافاة من اي اضرار واثار سلبية.

اهمية البحث:

دراسة اهداف خطط التنمية المستدامة في العراق وبعدها عن الواقع الفعلي، ودور هذه الخطط في تطوير وتحريك الاقتصاد عبر تحسين مؤشرات التنمية المستدامة.

مشكلة البحث:

هناك عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تواجه عملية التنمية المستدامة في العراق، مما يوجد فجوة بين التنمية المستهدفة والواقع الاقتصادي.

فرضية البحث:

يفترض البحث وجود فجوة بين استهدافات خطط التنمية المستدامة والواقع المتحقق في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق، مما اضعف من عملية تحقيق التنمية المنشودة.

هدف البحث:

دراسة التحديات التي تواجه الفجوة بين ما يتم استهدافه في عملية التنمية المستدامة والواقع الفعلي، اضافة لتوضيح الفرص الموجودة في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول

التنمية المستدامة: مفهومها، واستهدافاتها

اولاً: تعريف مصطلح التنمية المستدامة:

ان مصطلح التنمية المستدامة The Sustainable Development **يعد من المصطلحات الحديثة التي تم نقاشها بين الباحثين المتخصصين بابحاث التنمية وكيفية تحقيقها في ظل تناغم الاقتصاد مع البيئة، فقد ورد هذا المصطلح لاول مرة في تقرير "من اجل مستقبل مشترك" الصادر عن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة عام 1987، والذي عرف بتقرير بروندتلاند، حيث بين التقرير ان التنمية المستدامة هي "تنمية احتياجات الجيل الحالي دون التضحية باحتياجات الاجيال القادمة، او الاضرار بقدرتهم على تلبيتها"[1]. حيث دمج هذا التعريف بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من اجل تحقيق هدف طويل الآجل ومستدام❖.**

ثم في عام 1992 قدم تقرير الموارد الطبيعية اكثر من 20 تعريفاً، فعلى الصعيد الاقتصادي عرف التقرير التنمية المستدامة على اساس تقدم الدول اقتصادياً، فعرف "التنمية للدول الصناعية من خلال اجراء تحولات جذرية للانماط الحياتية السائدة في هذه الدول، باعتماد خفض متواصل لاستهلاك الطاقة والموارد الاقتصادية. اما التنمية في الدول الفقيرة فتهدف الى رفع مستوى المعيشة للسكان الفقراء عبر استخدام مواردها الاقتصادية"[2]. وقدمت منظمة الزراعة والاغذية العالمية FAO **تعريف موسع لمصطلح التنمية المستدامة "بانها ادارة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغير للعملية المؤسساتية والتكنولوجية، من اجل ضمان استمرار اشباع الحاجات الانسانية للاجيال الحاضرة والمستقبلية دون تدهور البيئة"[3].**

---

[1]- Measuring Sustainable Development, Working Group on Statistics for Sustainable Development, United Nations, New York, 2OO8, P 5.

❖ من الناحية اللغوية فان مصطلح "مستدام" ماخوذ من جذر الفعل "دوم". فمعنى مصطلح الاستدامة يدل على التواصل والاستمرار، والدعم الطويل الآجل. المصدر: احمد ابو اليزيد، التنمية المتواصلة: الابعاد والمنهج، مكتبة المعرفة، القاهرة، مصر، 2007، ص 86.

[2]- Measuring Sustainable Development, Previous source, P 5.

[3]- دوناتو روماتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003، ص 56.

هناك من عرف مصطلح التنمية المستدامة "بانه التنمية التي تضمن للفرد عدم انخفاض نصيبه من الرفاهية الاقتصادية في المستقبل"[1]. فهي التنمية التي تراعي حق الاجيال من الثروات الطبيعية، وتلبية الاحتياجات الاساسية للانسان من الغذاء والملبس والمسكن والعمل والتعليم، والحصول على الاحتياجات الطبية والنوعية. فالتنمية المستدامة تشترط ان لا ناخذ من الارض اكثر مما نعطي، فيتعامل الانسان مع البيئة برفق فياخذ منها ويعطيها.[2]

بذلك فان التنمية المستدامة هي عملية تستهدف تحقيق التنمية في بلد ما عبر التوزيع العادل والمتساوي للموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية بين الاجيال الحاضرة والمستقبلية، بما يحقق الكفاءة في استخدام هذه الموارد هذا من جانب، ومن جانب اخر العمل على المحافظة البيئة المحيطة بالانسان، بما يضمن حدوث التغيرات التنموية المستهدفة على مداها الآني واللاحق، دون الاضرار بالبيئة.

ثانياً: استهداف مؤشرات التنمية المستدامة:

تستهدف الخطط والستراتيجيات الحكومية عملية التنمية المستدامة من خلال عدد من المؤشرات المستنبطة من طبيعة مفهوم التنمية وابعادها، وتكون هذه المؤشرات قابلة للقياس ويمكن تحقيقها، حيث يمكن لصانعي القرار الاقتصادي او الباحثين في مجال التنمية ان يقيموا ويقوموا الخطط التنموية في مجال تحقيق الأثر المستهدف من قبل الحكومة. يمكن توضيح اهم المؤشرات التي يتم استهدافها في مسيرة تحقيق التنمية المستدامة في بلد ما بالاستهدافات الاتية: [3]

[1]- David Pearce, & Giles Atkinson, The Concept Of Sustainable Development: Centre for Social & Economic Research on the Global Environment, Report of the Joint College London University, 2002, P 1.

[2]- محمد عبد القادر، مقاصد الشريعة الإسلامية فّي مجال رعاية البيئة والمحافظة عليها، بحث مقدم إلى الندوة العالمية عن الفقه الإسلامي وأصوله وتحديات القرن الواحد والعشرين، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2006، ص 396.

[3]- المصدر:

- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006، ص 27 - 28.

- عبد الحميد الخديمي، عبداللطيف حمودة، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال، بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث: حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر، 2012، ص 15 - 16.

1- المستهدفات الاجتماعية: التي يمكن قياسها عبر عدد من المؤشرات اهمها:

أ- تخفيض حدة الفقر: عبر استهدف فئة الفقراء من خلال عدد من الاجراءات منها:

- تخفيض معدلات البطالة بين الفئات النشطة اقتصادياً.
- تحسين الخدمات الصحية لطبقة الفقراء عبر توفير المياه الصحية والبيئة الصحية لحياتهم، وزيادة تغذية الاطفال مما يقلل من وفياتهم.
- تحسين التعليم بين الفقراء مما يخفض من نسب الامية بينهم.

كل ذلك سيساعد الفقراء على تخطي خط الفقر، ويخفض من حدة الفقر ومستوياته.

ب- النمو السكاني: الذي يقيس عبر التغير في عدد السكان في فترة زمنية معينة، حيث قد تستهدف السياسات والخطط الاقتصادية مستوى معين من معدل نمو السكان.

ت- تعزيز مستويات التعليم والصحة: فقد تستهدف الحكومة في ستراتيجياتها وبرامجها زيادة مستويات الالمام بالقراءة والكتابة بين الاشخاص البالغين على مستوى البلد ككل، وزيادة معدلات الالتحاق بالمدارس بين الفئات العمرية الصغيرة. كما قد تستهدف الحكومة تعزيز الخدمات الصحية بما يزيد من اعمار بقاء الولادات ويخفض من نسب الوفيات بين السكان بشكل عام.

ث- التوسع الحضري: قد تستهدف الحكومة زيادة المناطق الحضرية على مستوى البلد ككل.

2- المستهدفات الاقتصادية: تستهدف برامج التنمية المستدامة المؤشرات الاقتصادية، التي من اهمها:

أ- زيادة متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

ب- زيادة حصة رأس المال الثابت (الاستثمارات) بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي.

ت- خفض معدلات التضخم.

ث- زيادة الصادرات للعالم الخارجي وتنويعها، مقابل تخفيض الاستيرادات.

ج- العمل على تغيير انماط الاستهلاك.

ح- توفير التمويل المحلي اللازم من اجل سد الاحتياجات المالية للتنمية المستدامة، وتخفيض الاعتماد على التمويل الخارجي.

خ- زيادة الدخول للافراد عبر توفير فرص العمل.

3- المستهدفات البيئية: تتميز برامج التنمية المستدامة باستهداف المؤشرات البيئية من اهمها:

أ- خفض الملوثات الجوية المؤثرة في البيئة.

ب- خفض استهلاك المواد المؤثرة بطبقة الاوزون.

ت- زيادة مساحة الاراضي الزراعية، وتقليل ظاهرة التصحر.

ث- خفض استخدام المبيدات الحشرية والاسمدة، والاعتماد على المواد العضوية.

ج- زيادة رقعة الغابات والمزروعات الطبيعية، وتقليل حالات قطع الاشجار، وزيادة المحميات للحيوانات بما يحقق التوازن البيئي للطبيعة.

ح- التوازن في استهلاك المياه بشكل عام، والاعتماد الجزئي على المياه الجوفية.

المبحث الثاني

التنمية المستدامة في العراق بعد التغيير السياسي

اولاً: التنمية المستدامة في برامج وخطط الحكومة العراقية: بعد عام 2003 سعت الحكومة لارساء اسس التنمية الوطنية عبر اطلاق عدد من خططها وبرامجها التي تضمنت فقرات ومؤشرات لاستدامة التنمية والعمل على تحقيقها، كما سيتم توضيحه بالفقرات الاتية:

1- برنامج اعادة اعمار العراق: يعد هذا البرنامج محاولة لبدء مسار التنمية من خلال اعادة اعمار ما دمرته الحرب الاخيرة، فقد وصى البنك الدولي الحكومة العراقية بضرورة التعاون مع المانحين على وضع خطة شاملة، لذا تم اعداد البرنامج من قبل وزارة التخطيط بكلفة تزيد عن 4 مليارات دولار لتشمل 727 مشروعا. الغرض الرئيسي من

هذا البرنامج هو اعادة اعمار البنى التحتية من اجل تدعيم النشاط الاقتصادي، الذي سينعكس على تحسين مستويات المعيشة للمجتمع العراقي، كما تضمن دعم البرنامج الوزارات التي لها علاقة بادامة الموارد كوزارة العلوم والتكنولوجيا ووزارة البيئة. توزعت هذه المشاريع حسب ما موضح بالجدول الاتي:

جدول (1) توزيع مشاريع اعادة اعمار العراق لعام 2004

الوزارات والدوائر العامة	عدد المشاريع	النسبة❖ (%)	الكلفة (مليون دولار)
الكهرباء	203	27.9	1058
التربية	13	1.8	357
الصناعة	26	3.6	344
الزراعة	8	1.1	332
النقل	15	2.1	323
الموارد المائية	21	2.9	271
التعليم العالي والبحث العلمي	15	2.1	250
البلديات والاشغال العامة	11	1.5	181
امانة بغداد	19	2.6	167
الاتصالات	5	0.7	136
الصحة	19	2.6	99
الاسكان والتعمير	9	1.2	93
العدل	2	0.3	90
التجارة	4	0.6	89
العلوم والتكنولوجيا	70	9.6	73
الشباب	20	2.8	59
ازالة الالغام	21	2.9	55
البيئة	35	4.8	50
العمل والشؤون الاجتماعية	139	19.1	32
الخارجية	9	1.2	30
التخطيط والتعاون الانمائي	26	3.6	28
الثقافة	14	1.9	26
حقوق الانسان	17	2.3	17
البنك المركزي العراقي	1	0.1	15
ديوان الرقابة المالية	1	0.1	10
المهجرون	4	0.6	6

المصدر: وزارة التخطيط، برنامج اعادة اعمار العراق لعام 2004، بغداد، 2004.

❖ النسب من عمل الباحثين.

الملاحظ من الجدول (1) تضمن هذا البرنامج مشاريع تدعم التنمية المستدامة فمثلاً تم تخصيص مشاريع للبنى التحتية كالكهرباء والاتصالات والاسكان والنقل، بلغت اعداد المشاريع على التوالي 203 و5 و9 و15 مشروع، وبنسب على التوالي 27.9%

و0.7% و1.2% و2.1% من اجمالي المشاريع، وبلغت تقدير الكلف على التوالي 1058 **و136 و93 و323 مليون دولار. تم تخصيص عدد من المشاريع للقطاعات الانتاجية كالصناعة والزراعة فبلغت اعداد المشاريع على التوالي** 26 **و8 مشروع، وبنسب على التوالي** 3.6% **و**1.1% **من اجمالي المشاريع، وبكلف تقديرية بلغت على التوالي** 344 **و**332 **مليون دولار. وتم ايضاً تخصيص** 35 **مشروعاً لوزارة البيئة، وبنسبة بلغت** 4.8% **من اجمالي المشاريع، وبكلفة تقديرية** 50 **مليون دولار، كنوع من التخصيصات التي تديم البيئة المحيطة بالانسان والموارد الطبيعية المستخدمة بالعمليات الاقتصادية.**

2- ستراتيجية التنمية الوطنية للمدة (2005 – 2007): ان هذه الستراتيجية تم اعدادها كبرنامج حكومي يكون الاطار الشامل لعملية اعادة الاعمار وتحقيق التنمية، وتكون قاعدة للمشاركة مع المجتمع المدني العراقي، والتنسيق مع المانحين الدوليين لتحقيق التنمية المستدامة. فهي اول ستراتيجية وطنية للتنمية يتم اطلاقها بعد التغيير السياسي عام 2003، **وضعت اربعة اهداف لها: [1] السعي لتحقيق نمو اقتصادي قوي، تنشيط القطاع الخاص، تحسين نوعية الحياة، تعزيز الحكم الرشيد وتحسين الأمن.**

فكان من المتوقع وفق هذه الستراتيجية ان يزداد الناتج المحلي من 31.7 **مليار دولار في عام** 2004 **الى** 32.2 **مليار دولار في عام** 2005، **بمعدل نمو متوقع للناتج الحقيق ما بين (2% – 4%)، الذي يرتبط بمستوى اسعار النفط والوضع الأمني في العراق. اما توقعات الستراتيجية بعد ذلك هي تحسن المستوى الأمني الذي سيساعد على زيادة الطلب المحلي ونشاط القطاع غير النفطي، لينتج عن هذا التوقع ان تكون معدلات النمو المتوقعة لعامي** 2006 **و**2007 **هي** 16.8% **و**13.7% **على التوالي [2]. كما كان من اهم المؤشرات المستهدفة لهذه الستراتيجية تخفيض معدل البطالة الى** 36.3%، **وتخفيض معدل فجوة الفقر في عام** 2007 **بنسبة** 56.43% **في المناطق الحضرية، وبنسبة** 55.34% **في المناطق الريفية. فيما يخص المؤشرات البيئية فاستهدفت الستراتيجية تخفيض انبعاثات ثاني اوكسيد الكربون والمركبات المضرة بطبقة الاوزون**

[1]- Republic of Iraq, National Development Strategy (2005 – 2007), Ministry of Planning & Development Cooperation, Baghdad, Iraq, 2005, P ix – xiii.
[2]- Ibid, P 51.

بنسبة 2.23% لكل 3.08 طن من المواد المستهلكة [1]. كما ان هناك اهداف اخرى سنتطرق لها لاحقاً.

3- خطة التنمية الوطنية للمدة (2010 – 2014): واجهت ستراتيجية (2005 – 2007) اخفاقات ومشاكل منها: الاعداد الصحيح للبرامج الاستثمارية، وعدم وضوح الرؤى التنموية متوسطة وطويلة الآجل، وصعوبة تحديد اولويات المشاريع التنموية من قبل الوزارات المنفذة للستراتيجية التنموية، وعدم اتساق هذه المشاريع مع النهج التنموي للستراتيجة خلال سنواتها المحددة، بسبب تلك المشاكل فقد قدمت وزارة التخطيط فكرة التحول الى البرامج التنموية متوسطة الآجل (البرامج ذات الخمس سنوات)، ليتم اقرار مجلس الوزراء لتلك الفكرة، فتقدمت وزارة التخطيط في بداية عام 2009 خطة تنموية خماسية مدتها (2010 – 2014) [2]. فكانت اهم الاهداف الستراتيجية للخطة: [3]

أ- **زيادة الناتج المحلي الاجمالي، وتنويع الاقتصاد العراقي عبر زيادة تدريجية لنسبة اسهام القطاعات الاقتصادية غير النفطية في الناتج المحلي الاجمالي، وبمشاركة القطاع الخاص للتحول نحو آلية السوق.**

ب- **تأكيد الوصول الى اقتصاد متعافي عبر تحسين مستوى الانتاجية للقطاعات المختلفة وزيادتها.**

ت- **زيادة معدلات التشغيل للشباب والنساء، بالاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق ذلك، فمن المتوقع ان يسهم هذا القطاع نسبة 46% في تأمين الاستثمارات اللازمة لتحقيق اهداف الخطة. فمن المتوقع عند تنفيذ الخطة ان تولد مابين 3 – 4.5 مليون فرصة عمل.**

ث- **زيادة كمية المياه وتحسين نوعيتها المجهزة للاستهلاك البشري، والعمل على تحقيق التوسيع المكاني لمشاريع الصرف الصحي في كافة المحافظات العراقية.**

---

[1]- Ibid, P 53.

[2]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، عرض موجز، 2009، ص 2.

[3]- المصدر السابق، ص 17 – 19.

ج- العمل على تخفيض مستويات الفقر بنسبة 30%، من خلال توليد فرص عمل ودخل مستدامين وتأمين الخدمات الاجتماعية للفقراء، بالاخص استهداف الفئات الهشة (المرأة والاطفال وذوي الاحتياجات الخاصة).

ح- تقليل الفوارق ما بين المناطق الحضرية والريفية من ناحية توفير البنى التحتية.

خ- زيادة الوعي والقبول لمبادئ التنمية المستدامة، وتحقيق جودة نوعية الحياة، بما يخفف من الآثار السلبية للفترة السابقة نتيجة الاهمال والتجاهل لتلك المبادئ.

4- خطة التنمية الوطنية للمدة (2013 – 2017)؛ افرز تطبيق خطة التنمية (2010 – 2014) بعد ثلاث سنوات على عدد من الاخفاقات في تحقيق اهدافها التنموية، سبب هذه الاخفاقات هو عدد من المعوقات والتحديات التي تتمثل بالوضع الامني والسياسي، والوضع المؤسسي المتدني التنفيذ في المؤسسات والوزارات والمحافظات التي يقع على عاتقها تنفيذ اهداف الخطة، اضافة لضعف الربط بين الموازنات الاستثمارية السنوية واولويات الخطة واهدافها ووسائل تحقيق كل هذه الاهداف [1]، وغيرها من التحديات (التي سيتم الاشارة لها في فقرة مستقلة). لذا جاءت خطة التنمية الوطنية للمدة (2013 – 2017) التي وضعت كستراتيجية لتكيف اهداف الخطة مع الاهداف الانمائية للالفية الثالثة ❖، فتم الاعتماد على اهداف الالفية لبناء اهداف الخطة التنموية وتصميمها واولوياتها القادمة [2]. فوضعت هذه الخطة مبدأ التنمية المستدامة في مضامينها واولويات اهدافها وانشطتها التنموية ومشاريعها المختارة، من خلال دمج البعد البيئي مع البعد الاقتصادي والاجتماعي في عملية اتخاذ القرارات التنموية على المستوى الكلي والجزئي [3]. فكان من بين اهداف الخطة تعزيز الانشطة

---

[1]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2013 – 2017)، بغداد، 2013، ص أ.

[2]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2013 – 2017)، مصدر سابق، ص 20.

❖ الاهداف الانمائية للالفية الثالثة هي عبارة عن برنامج لتحفيز التنمية بين دول العالم، من خلال تبني ثماني اهداف هي: القضاء على الفقر المدقع والجوع لدى السكان، وتوفير العمل للجميع، وضمان التحاق الاطفال بالتعليم الابتدائي، وتمكين المرأة، وتخفيض وفيات الاطفال، وتحسين الصحة، ومكافحة الامراض، وادماج مبادئ التنمية المستدامة بالبرامج الحكومية وسياستها، واقامة نظام عالمي من اجل تحقيق التنمية.

[3]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2013 – 2017)، مصدر سابق، ص 23.

الصديقة للبيئة وتبني الرؤى الساعية للحد من كمية انتاج الملوثات والنفايات، والتخفيف من استخدام المواد الضارة بالبيئة في انتاج السلع، واستخدام النفايات في انتاج الطاقة، وغيرها من الاجراءات المرتقية بالوضع البيئي في العراق حسب معايير البيئة الدولية، بما يهيء لاستدامة وتخضير الاقتصاد خلال المرحلة المستهدفة من قبل الخطة، فالاقتصاد الاخضر هو اداة التنمية المستدامة لتحسين واقع العراق [1].

كما طرح في عام (2014) برنامج حكومي للمدة (2014 – 2018)، كخطة شاملة للاصلاح الاقتصادي والسياسي، تم بناءه على أساس ما تضمنته الخطة الخمسية للتنمية الوطنية. فتضمن البرنامج الحكومي أهدافاً عديدة، ومن أهم هذه الأهداف التنموية: [2]

1- تحسين مستويات الدخل من الارتقاء بالمستوى المعاشي، وتحسين مؤشرات التنمية البشرية بأبعاده الرئيسة في الصحة والتعليم.
2- العمل على تبني مجموعة من السياسات والاجراءات باتجاه تاهيل الصناعات العامة وتحويلها تدريجياً للقطاع الخاص، كذلك تنمية السياحة والزراعة والتجارة والاعمال المصرفية.
3- تعظيم الموارد المالية، وتقويم السياسات النفطية والنقدية على أسس تنموية منصفة.
4- العمل على تحقيق الاستدامة المالية من خلال زيادة انتاج النفط والغاز.
5- معالجة مشكلة البطالة بالاخص بين الشباب الخريجين.

على الرغم من تبني التوجه التنموي لسياسات وبرامج الحكومة لكن الواقع الاقتصادي لم يشهد تحسناً او تغيراً حقيقياً لذا لابد من تعاون وتناسق المؤسسات العامة جميعها من اجل احداث تغيير ملموس في الاقتصاد العراقي، من اجل معالجة الاضرار

---

[1]- المصدر السابق، ص 188.

[2]- المصدر:

- الجمهورية العراقية، برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام (2014 – 2018)، مقدم من قبل دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر جواد العبادي الى مجلس النواب بتاريخ (8 / 9 / 2014)، ص 6 - 8.

- الجمهورية العراقية، الاولويات الستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة (2014 – 2018)، الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2014، ص 12.

التي تركته تردي الواقع الامني وعدم استقرار الوضع السياسي، من خلال اجراءات طارئة تتبناها المؤسسات العامة بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية.

5- خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)؛ اعدت هذه الخطة كخطوة للانطلاق نحو تحقيق التنمية المستدامة، وتهتدي الخطة بما هو محدد من اهداف في رؤية العراق 2030❖، بحيث تطور جميع ابعاد التنمية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية والبيئية، للوصول الى الاستقرار والرفاه المستهدف. فتسترشد هذه الخطة بمجموعة من السياسات والاستراتيجيات القطاعية، بالاستناد على رأس المال البشري للسعي نحو امثل تخصيص للموارد الاقتصادية وبشكل أكفأ، بما يؤدي الى تحسين جودة الحياة في بيئة أمنة مستقرة مستدامة [1].

انطلق نموذج الخطة التنموي معتمدة على فلسفة النمو غير المتوازن المحفز للقطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة)، من خلال توجيه الاستثمارات قطاعياً ومكانياً وفق معيار الميزة التنافسية، للوصول الى بناء قاعدة للتنوع الاقتصادي عبر التوظيف الامثل للايرادات النفطية [2].

كما وضعت الخطة الاهداف الاستراتيجية الاتية: [3]

أ- ارساء أسس الحوكمة الرشيدة.

ب- تحقيق الاصلاح الاقتصادي بجميع ابعاده المالي والنقدي والمصرفي والتجاري.

ت- تعافي المجتمعات المتضررة بسبب ازمة النزوح وفقدان الامن الانساني.

ث- توفير متطلبات بيئة تمكينية للاستثمار بأشكاله كافة وتعزيز دور القطاع الخاص.

ج- رفع معدل النمو الاقتصادي بما ينسجم وامكانات الاقتصاد العراقي.

ح- زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي.

❖ رؤية العراق 2030 تسعى لتحقيق " انسان ممكن في بلد آمن، ومجتمع موحد، واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة، ينعم بالعدالة والحكم الرشيد "، بما يوفر بيئة امنة مستدامة للجيل الحالي والاجيال المستقبلية. المصدر:

- وزارة التخطيط، العراق؛ التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019؛ انتصار ارادة وطن، بغداد، 2019، ص 15.

[1]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، بغداد، 2018، ص 11.

[2]- المصدر السابق، ص 16.

[3]- المصدر السابق، ص 21.

خ- خفض معدلات البطالة والعمالة الناقصة.

د- أمن انساني ممكن للفئات الاكثر فقراً وهشاشة.

ذ- الارتقاء بمؤشرات التنمية البشرية المستدامة.

ر- ارساء أسس اللامركزية المعززة للتنمية المكانية.

ز- المواءمة ما بين الإطار التنموي العام والهياكل الحضرية المستندة على التخطيط العمراني والميزات النسبية المكانية.

فيستنتج من خلال الخطط والستراتيجيات الحكومية محاولة الوصول لتحقيق التنمية المستدامة باهدافها وابعادها الثلاث (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، لكنها بقت مجرد فقرات ضمن خطط كان نسب تنفيذها ضعيف نسبياً نظراً لعدم تغير الواقع الفعلي للاقتصاد العراقي ومستوى رفاهية فئات المجتمع الموجودين ضمن المدى الزمني لتلك الخطط، بالتالي لم تحقق ديمومة الموارد وتوفير الاحتياجات للفئات المجتمعية في المستقبل، من الممكن ان نقرأ ذلك من خلال الفقرة التالية التي ستحلل الفجوة ما بين المؤشرات المستهدفة لخطط التنمية والواقع الفعلي المسجل لهذه المؤشرات حسب المدى الزمني للخطط الواردة سابقاً.

ثانياً: الفجوة ما بين استهدافات الاستدامة لخطط التنمية الوطنية والواقع الفعلي للاقتصاد العراقي: مما سبق من اهداف لخطط وبرامج الحكومة العراقية لما بعد عام 2003 لابد من تشخيص الفجوة ما بين الاهداف المخطط تحقيقها ضمن خطط التنمية المستدامة في العراق والواقع الذي اعترض تحقيق هذه الاهداف مما سبب وجود فجوات ما بين المخطط والواقع الفعلي، يمكن تشخيص هذه الفجوات وفق الاتي:

1- الفجوة في تحقيق الاهداف الاقتصادية: وضعت الخطط والستراتيجيات عدد من الاهداف الاقتصادية التي يمكن حصرها بأهم المؤشرات كالاتي:

أ- الناتج المحلي: يعد هذا المؤشر من المؤشرات الهامة لقياس مستوى النمو الاقتصادي في اي بلد، لذا وضعته الخطط هدفاً اقتصادياً اساسياً من اجل بلوغ معدل نمو مستهدف سنوي للناتج المساهم من قبل جميع القطاعات الاقتصادية، لكن واقع الاقتصاد العراقي سجل معدل نمو اخر مما ولد فجوة بين ما هو مستهدف وما هو متحقق فعلياً، كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (1) معدل الناتج المحلي الاجمالي المستهدف والفعلي والفجوة بينهما

البنود / المدة	الناتج المستهدف %	الناتج الفعلي %	فجوة الناتج %❖
2007 – 2005	11.47	5.3	-6.16
2014 – 2010	9.38	4	-5.39
2017 – 2013	13.31	4.5	-8.77
2022 – 2018	7	❖❖ -0.96	-7.96

المصدر: النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية للمدة (2005 – 2022).
- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2005 – 2016)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لعامي (2017 - 2019)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

❖ فجوة الناتج = الناتج الفعلي – الناتج المستهدف.

❖❖ النسبة تعبر عن متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي لعام 2018 والفصل الاول لعام 2019.

الملاحظ من الجدول ان الخطط لم تحقق هدفها في رفع الناتج للمعدل المستهدف فقد حقق الناتج الفعلي لمدد الخطط الاربعة من عام 2005 الى الفصل الاول لعام 2019 معدل نمو اقل من المستهدف، لتسجل فجوة ناتج سالبة لجميع الخطط فبلغت الفجوة النسب المتوالية 6.16-% و5.39-% و8.77-% و7.96-%.

ب- الاستثمار: الاستثمار من المتغيرات الهامة في تدعيم الناتج المحلي وتوليده، وفي توفير فرص العمل للقوى النشطة اقتصادياً، من اجل ذلك قدرت الخطط معدل الاستثمارات القطاعية المساهمة بعملية التنمية كما في الجدول (2)، الذي سيقارن مع ما تحقق من تراكم رأس مالي ثابت خلال المدد المحددة حسب خطط التنمية الوطنية، في سبيل تشخيص الفجوة ما بينهما، كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (2) معدل الاستثمار المستهدف والفعلي والفجوة بينهما حسب ملكية القطاع

البنود / المدة	القطاع العام			القطاع الخاص		
	الاستثمار المستهدف %	الاستثمار الفعلي %	فجوة الاستثمار %❖	الاستثمار المستهدف %	الاستثمار الفعلي %	فجوة الاستثمار%❖
2014 – 2010	54	85.5	31.5	46	14.5	-31.5
2017 – 2013	79	68.8	-10.2	21	31.2	10.2

المصدر: النسب من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية للمدة (2005 – 2017).
- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2005 – 2014)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2015 - 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014) قدرت معدل الاستثمار لاسهام القطاعين العام والخاص في عملية التنمية بما نسبتهما 54% و46% لكل قطاع، بسبب توجهات فلسفة الحكومة تجاه تبني الشراكة ما بين القطاعين من ثم العمل في المستقبل على زيادة نسبة اسهام القطاع الخاص بالاقتصاد العراقي، لكن استمر الاقتصاد في اعتماده على الاستثمارات العامة حيث هيمنة القطاع العامة على الاقتصاد بما نسبته 85.5%، ليكون الفرق بين ما هو مستهدف وما تم في الواقع الفعلي بما نسبته 31.5 لصالح القطاع العام، بسبب اسهام القطاع الخاص بنسبة 14.5%، بذلك فخطة التنمية لم تحقق ما كانت تصبو اليه. اما خطة التنمية اللاحقة (2013 – 2017) على الرغم مما واجهته من عراقيل وتحديات فمن الممكن ان نشير الى تحسن نسبي في تحقيق هدف زيادة اسهام القطاع الخاص بالاقتصاد العراقي، فقد كانت الخطة تستهدف ان يكون نسبة اسهام القطاع العام بـ 79%، مقابل نسبة اسهام القطاع الخاص بـ 21%، لكن المتحقق فعلياً هو 68.8% لاسهام القطاع العام، و31.2% للقطاع الخاص، بذلك سجل الفرق بين المستهدف والفعلي زيادة لصالح القطاع الخاص بفرق بين النسبتين بلغ 10.2.

بالنسبة لخطة التنمية (2018 – 2022) فقد استمرت على نفس نهج الخطط السابقة في محاولة تحقيق المستهدف لنمو الناتج المحلي، فقد قدرت اسهام القطاع العام بالاستثمارات بما نسبته 60% من اجمالي الاستثمارات المطلوبة والبالغة 220.6 تريليون دينار، مقابل 40% لاسهام القطاع الخاص [1]. حجم هذه الاستثمارات المقدرة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة للقطاعات الاقتصادية متوزعة بشكل تنازلي ابتداءاً بالقطاع الصناعي التحويلي بمعدل نمو مستهدف هو 10.5% الى قطاع التعدين بمعدل مستهدف 1%، لتحقيق استهداف لنمو الناتج المحلي بمعدل نمو 7%. فقد وضعت الخطة بضرورة توفير استثمارات من القطاع النفطي بنسبة 38.4% من حجم الاستثمارات المطلوبة، باعتباره من القطاعات الكثيفة رأس المال ولتسديد التزامات العراق تجاه شركات النفط العالمية، والمطلوب من القطاعات الانتاجية غير النفطية (الصناعة والزراعة) الاستثمار بحصة منخفضة بلغت حصتهما معاً 5.6%، بسبب ما يعانية هذا

[1]– وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، مصدر سابق، ص 62.

القطاعان من اختلالات هيكلية ومنافسة خارجية لمنتجاتهما، اما باقي القطاعات فالمطلوب منهم من الاستثمارات ما بين (0.01% - 17.9%). كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (3)

معدلات النمو المستهدفة للاستثمارات وتوزيعاتها النسبية المطلوبة حسب خطة التنمية الوطنية (2018 – 2022)

القطاع / المعدل	الصناعة التحويلية	الزراعي	التجارة	النفط	النقل والاتصالات	البناء والتشييد	الكهرباء والماء	الخدمات	المال والتأمين	التعدين	الكلي
معدل النمو المستهدف %	10.5	8.4	8.3	7.5	7	6.8	6	4.5	2.6	1	7
المعدل المطلوب %	2.2	3.4	3.9	38.4	17.9	5.5	9.2	16.9	2.6	0.01	100

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، بغداد، 2018، ص 63.

ت-المؤشر النقدي: ممكن دراسة هذا المؤشر عبر المتغيران اللذان يستهدفهما البنك المركزي العراقي المتمثلان بمعدل التضخم وسعر الصرف الاجنبي. وضعت الخطط التنموية ضمن اهدافها المحافظة على معدلات التضخم ضمن الحدود المقبولة وباستخدام ادوات السياسة النقدية، فقد واجه العراق ضغوط تضخمية مرتفعة نسبياً منذ عام 2003 حتى عام 2006، حيث ارتفع معدل التضخم خلال هذه المدة من 32.5% الى 53.1%، نتيجة قرارات الحكومة في رفع اسعار المشتقات النفطية وزيادة رواتب موظفي الدولة، مما ادى الى ارتفاع المستوى العام للاسعار. كما هو واضح في الجدول ادناه:

الجدول (4) معدلات التضخم في العراق للمدة (2003 – 2018)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
معدلات التضخم %	32.5	26.9	37.1	53.1	30.9	12.7	8.3	2.5	5.6	6.1	1.9	2.2	1.4	0.5	0.2	0.4

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2018)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

كما يلاحظ من الجدول (4) نجاح اجراءات السياسة النقدية في خفض معدلات التضخم الى حدود متدنية، حيث التراجع النسبي في معدلات التضخم من 30.9% الى 0.4% خلال المدة من عام 2007 الى 2018، مما يوفر البيئة النقدية الملائمة لدعم خطط التنمية المستدامة، لكن عدم جدية القائمين على تنفيذ اهداف هذه الخطط ووجود التحديات السياسية والامنية ادى الى تدني اداء القائمين على تنفيذ ما تصبو اليه الخطط، مما اوجد فجوة بين المستهدف من اهداف والواقع الفعلي لمؤشرات الاقتصاد العراقي.

بالنسبة لسعر الصرف فقد اشارت الخطط الى ضرورة المحافظة على استقرار اسعار بيع الدولار مقابل الدينار العراقي وبسعر يحدده البنك المركزي العراقي، فمن خلال الجدول (5) نلاحظ تحديد البنك المركزي لاسعار صرف متباينة نسبياً خلال المدة من (2003 – 2008)، حيث حدد سعر صرف الدولار عبر نافذة العملة ما بين (1193 – 1896) دينار مقابل دولار. السوق الموازي لبيع الدولار تناغم مع سعر النافذة فسجل تبايناً نسبياً بلغ ما بين (1203 – 1936) دينار مقابل دولار، فتكون الفجوة بين السعرين متجه للتصاعد النسبي، حيث كان السعرين متماثلاً في عام 2004 فلا يوجد فرق بينهما، ليتصاعد الفرق الى 0.9% في عام 2007. بعد ذلك فان سياسة البنك المركزي العراقي اتبع سياسة تثبيت سعر صرف الدولار عبر نافذة العملة، فمنذ عام 2009 ثبت السعر عند 1170 دينار مقابل دولار، ليخفضه في العامين 2012 و2013 الى 1166 دينار مقابل دولار، ثم رفعه بعد ذلك لنهاية عام 2018 الى 1190 دينار مقابل دولار. بالنسبة لسعر صرف الدولار في السوق الموازي خلال وبعد عام 2009 الى عام 2018 فقد تذبذب نسبياً فبلغ ما بين (1182 – 1275) دينار مقابل دولار، لتسجل الفجوة بين السعرين تذبذباً نسبياً ما بين (1% - 6.7%)، فتكون بذلك فاعلية السياسة النقدية تجاه سعر صرف الدولار بمستويات متذبذبة نتيجة ان السوق الموازي العراقي يتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية وامنية عديدة.

الجدول (5) اسعار صرف الدولار الرسمية والموازية ونسبة الفرق بينهما في العراق للمدة (2003 – 2018)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
سعر الصرف الرسمي (دينار مقابل دولار)	*1896	1453	1469	1467	1255	1193	1170	1170	1170	1166	1166	1188	1190	1190	1190	1190
سعر الصرف الموازي (دينار مقابل دولار)	*1936	1453	1472	1475	1267	1203	1182	1185	1196	1233	1232	1214	1247	1275	1258	1209
❖❖ الفجوة بين السعرين %	2.07	0	0.2	0.5	0.9	0.8	1	1.3	2.2	5.4	5.4	2.1	4.6	6.7	5.4	1.6

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى:

- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2018)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

❖ سعر صرف عام 2003 هو معدل سعر الاشهر الآخيرة من العام.

❖ نسبة الفجوة بين السعرين = ﴿ (السعر الموازي للعام – السعر الرسمي لذات العام) ÷ السعر الموازي لذات العام ﴾ × 100 .

2- الفجوة في تحقيق الاهداف الاجتماعية: ركزت الخطط التنموية بعد عام 2003 على استهداف بعض المؤشرات الاجتماعية من أهمها:

أ-مؤشر التعليم: العراق يحتاج في عملية التنمية المستدامة الى قوى عاملة ذات مستويات تعليمية مختلفة، لزيادة الانتاج الحقيقي والانتاجية من خلال الاستثمار في الموارد البشرية لادامة عطاءها الانتاجي، لذا وضعت الجهات المسؤولة عن الخطط هذا المؤشر في حساباتها لاستهداف العنصر البشري وتنميته، فاستهدفت خطط التنمية تحقيق نسب التحاق الاطفال بالتعليم الابتدائي بنسبة 84.25% لتزيده الى 99%، وتحقيق اكمال الدراسة للمرحلة المتوسطة من التعليم الجامعي بنسبة 97% حسب هدف خطة التنمية الوطنية للمدة (2010 -2014) ليخفض متخذوا القرار الى 45% ثم يرفعوها الى 70% حسب خطط التنمية اللاحقة، اما التعليم الاعدادي فاراد متخذ القرار لخطة (2010 – 2014) الوصول الى تحقيق 350 طالب / مدرسة، ثم الى 30% و45% حسب اهداف الخطط اللاحقة، والمبينة بالجدول (6) الاتي:

الجدول (6) نسب استهدافات خطط التنمية الوطنية لقطاع التعليم (%)

المدة	التعليم الابتدائي	التعليم المتوسط	التعليم الاعدادي
2007 – 2005	84.25	—	—
2014 – 2010	98	97	—
2017 – 2013	95	45	30
2022 – 2018	99	70	45

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد على: وزارة التخطيط، خطط التنمية الوطنية للمدة (2005 – 2022).

من اجل دراسة واقع التعليم في العراق في مرحلته السابقة لمرحلة الجامعة فقد تم اعداد الجدول (7) الذي يبين اعداد التلاميذ والطلاب في قطاع التعليم الابتدائي والثانوي و عددهم لكل مدرسة ونسب تسربهم في العراق للسنوات الدراسية من (2003 / 2004) حتى (2018 / 2019). فالملاحظ ان اعداد التلاميذ الملتحقة بالتعليم الابتدائي قد تذبذب نسبياً، فتراوحت الاعداد ما بين (3767369 – 6501053) تلميذ، وبنسب تغير سنوية تراوحت ما بين (22.9-% - 16.7%)، وبلغ عدد التلاميذ لكل مدرسة ما بين (312 – 397) تلميذ / مدرسة، وتراوحت نسب تسربهم المتذبذبة ما بين (1.8% - 3.8%). اما اعداد الطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوي فقد تصاعد نسبياً، فتراوح اعدادهم ما بين (1389017 – 3140110) طالب، وبلغ عددهم لكل مدرسة ما بين (354 – 410) طالب / مدرسة، ونسب تسربهم من التعليم كان يتجه الى الانخفاض النسبي فبلغ ما بين (2.3% - 4.2%). كما ان اجمالي نسب تسرب التلاميذ والطلاب من التعليم متذبذبة نسبياً، فتراوحت النسب ما بين (4.1% - 7.9%).

الجدول (7) اعداد التلاميذ والطلاب، وعددهم لكل مدرسة، ونسب تسربهم من التعليم في العراق للمدة (2003–2019)

السنوات الدراسية	التعليم الابتدائي				التعليم الثانوي				اجمالي نسب التسرب❖ %
	اعداد التلاميذ	التغير النسبي❖ %	تلميذ / مدرسة❖	نسبة التسرب❖ %	اعداد الطلاب	التغير النسبي❖ %	طالب / مدرسة❖	نسبة التسرب❖ %	
2004 / 2003	4334609	—	312	3.6	1571288	—	368	3.7	7.3
2005 / 2004	3767369	-13.1	339	3.8	1437842	-8	402	4.1	7.9
2006 / 2005	3941190	4.6	333	2.8	1389017	-3	354	4.0	6.8
2007 / 2006	4150940	5.3	342	2.97	1491933	7	363	4.2	7.1
2008 / 2007	4333154	4.4	346	2.4	1603623	7	367	3.0	5.4
2009 / 2008	4494955	3.7	342	2.3	1750049	9	368	2.8	5.1
2010 / 2009	4672453	3.9	341	2.9	1877434	7	362	3.7	6.6
2011 / 2010	4864096	4.1	346	2.5	1953766	4	357	3.2	5.8
2012 / 2011	5124257	5.3	349	2.1	2211421	13	366	2.5	4.6

4.3	2.4	373	8	2394678	1.9	353	4.4	5351319	2013 / 2012
4.1	2.3	357	6	2528133	1.8	352	3.9	5558674	2014 / 2013
4.4	2.7	410	-20	2032880	1.7	397	-22.9	4283044	2015 / 2014
5.5	3.3	406	20	2442935	2.2	385	16.7	4997052	2016 / 2015
4.9	2.5	397	7	2624140	2.3	390	9.5	5473997	2017 / 2016
4.4	2.3	392	11.8	2933539	2.1	388	13.2	6197870	2018 / 2017
4.2	2.3	386	7.0	3140110	1.9	377	4.9	6501053	2019 / 2018

المصدر:

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2005 – 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط، احصاء التعليم الابتدائي والثانوي في العراق للسنوات الدراسية من (2017 / 2018) حتى (2018 / 2019)، الجهاز المركزي للاحصاء، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء.
- ❖ النتائج في هذه الاعمدة من استخراج الباحث.

ب-مؤشر الصحة: هو مؤشر يبين درجة تحسن جودة الحياة للمجتمع العراقي التي تتم عبر زيادة تقديم الخدمات الصحية من خلال التوسع في انشاء المراكز والمؤسسات الصحية، كذلك فان توفير مياه الشرب وخدمة الصرف الصحي يحسن من الحالة الصحية للفرد ويزيد من قدرته الانتاجية لتمتعه بصحة جيدة تساعده على ذلك، فزيادة الخدمات الصحية التي تحتاجها الاجيال الحالية وتوفير البيئة الصحية للاجيال المستقبلية يحقق التنمية المستدامة بالبعد الاجتماعي المتعلق بحياة الانسان. فخطط التنمية الوطنية وضعت بعض الاهداف في مجال تحسين جودة الحياة فحسب اهداف خطة (2010 – 2014) وضعت هدف رفع نسبة المخدومين بالصرف الصحي بنسبة 100% لسكان مدينة بغداد و35% لباقي المحافظات، وتجهيز المواطنين بالمياه الصالحة للشرب بنسبة 10% للمناطق الحضرية و26% للمناطق الريفية، وكذلك الهدف من توسيع المؤسسات الصحية بنسبة 50% وانشاء مؤسسات جديدة بنسبة 41%، وتوسيع مراكز تقديم خدمات الرعاية الصحية الاولية بنسبة 20%، وانشاء المركز الطبية المتخصصة بنسبة 50% [1]. والواقع ان نسبة السكان المخدومون من خدمات الصرف الصحي حسب تقرير التنمية المستدامة قد بلغت في عام 2016 نسبة 96.1%، وبلغت نسبة السكان المخدومون من خدمات مياه الشرب في نفس العام بنسبة 83.6% بالمناطق الحضرية و69.9% للمناطق الريفية، بانخفاض عن عام 2015 الذي سجل

[1]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، مصدر سابق، صفحات متفرقة.

نسبة اعلى منها فبلغت نسبة المخدومين بالمياه 86.8% بالحضر و75% بالريف [1]، اي هناك تراجع بنسبة 3.2% بالحضر و5.1% بالريف. اما بالنسبة لانشاء وتوسيع المؤسسات والمراكز الصحية فقد بلغت في عام 2016 عدد المستشفيات في العراق حوالي 381 مستشفى بزيادة بنسبة 2.4%، وعدد المؤسسات الصحية الاخرى حوالي 4200 مؤسسة بزيادة بنسبة 2.1%، والعيادات الشعبية حوالي 375 عيادة بزيادة بنسبة 5.3%، حيث كانت عدد المستشفيات والمؤسسات الصحية والعيادات الشعبية في عام 2015 حوالي 372 مستشفى، و4114 مؤسسة، و356 عيادة [2]. يشير ماسبق الى ضعف نسبي في تقديم الخدمات المحسنة من واقع المواطن العراقي، ووجود فجوة بين ما يتم اقراره في الخطط التنموية والذي يتم واقعاً وفعلياً.

3- الفجوة في تحقيق الاهداف البيئية [3]: ركزت الخطط التنموية بعد عام 2003 على تغيير النظرة السائدة على ان البعد البيئي منفصل عن البعدين الاقتصادي والاجتماعي في عملية تحقيق التنمية للوضع الاقتصادي العراقي، فقد صادق مجلس النواب على قانون حماية وتحسين البيئة في عام 2009، ذلك لمعالجة المشاكل البيئة وتوفير الغطاء القانوني لحماية البيئة من خلال وضع الضوابط للتعامل مع الظواهر السلبية التي تتعرض لها البيئة، كما تضمن القانون فقرة لتأسيس شرطة بيئية لمحاسبة المخالفين والمتعدين على البيئة، بالاضافة الى مجموعة من الاهداف كبناء قاعدة معلومات خاصة بالبيئة العراقية تتضمن مستويات الملوثات والجهة المسببة لذلك، وحماية المياه والهواء والتنوع البيولوجي والحد من الضوضاء [4]. كل هذا من اجل تحقيق الاستدامة للواقع البيئي في العراق، فالمسجل لهذا الواقع هو ان المعدل السنوي لتركيز الملوثات الهواء الجوي بالمناطق الحضرية قد سجل في الاعوام (2014 و2015 و2016 و2017) غباراً بمعدل متتالي بلغ (18 و19.6 و19.77 و18.17) غم / م^2 / شهر، وسجلت في عام

---

[1]- وزارة التخطيط، اهداف التنمية المستدامة: تقرير احصائي، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية، 2017، ص 24.

[2]- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، ص 433 - 434.

[3]- تم ادراج الارقام والبيانات في هذه الفقرة بالاعتماد على:

- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق للمدة (2016–2018)، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة.

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، مصدر سابق.

[4]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014)، مصدر سابق، ص 168.

2014 انتشار مادة الرصاص في الجو بمقدار 0.05 مايكروغرام / م3 (في مدينة بغداد)، وهي تعد ضمن الحدود المقبولة وطنياً التي تقدر بـ 2 مايكروغرام / م3، اما الدقائق العالقة في الجو فسجلت خلال المدة (2014 – 2017) ارتفاعاً نسبياً من 527.8 مايكروغرام / م3، الى 822 مايكروغرام / م3، يعد ذلك خارج الحدود الوطنية المقبولة المحددة بـ 350 مايكروغرام / م3.

كما ان خدمة تجميع النفايات من المناطق الحضرية والريفية قد تراجعت نسبياً، فبلغت اعداد المؤسسات البلدية على مستوى العراق عدا اقليم كردستان في العامين 2015 و2016 حوالي 369 و204 مؤسسة، لتتراجع بنسبة 44.7-%، وكانت نسبة السكان المخدومين لكلا العامين باجمالي نسبته 63.9%، متوزعة بالمناطق الحضرية بنسبة متتالية للعامين 88.4% و87.1%، لتتراجع نسبة الخدمة بتلك المناطق بنسبة 1.5-%، اما نسبة السكان في المناطق الريفية فتراجعت النسبة الى 22.5-%، بسبب تراجع نسبة الخدمة خلال العامين فبلغت 12% و9.3% على التوالي. فرفعت هذه المؤسسات خلال العامين على التوالي حوالي 39313.5 و39851.2 طن / يوم، لتقوم بعملية الطمر الصحي في مواقع الطمر حيث شغلت المواقع الحاصلة على الموافقة البيئية خلال الاعوام (2015 و2016 و2017) على التوالي ما نسبته 35.4% و78.6% و81.3% من اجمالي مواقع الطمر، اما المواقع غير الحاصلة على الموافقة البيئية خلال نفس الاعوام فشغلت نسبة اعلى فكانت نسبتها على التوالي 57.8% و92.9% و93.8%، يضاف لهذه مواقع رمي النفايات في الساحات الفارغة فتصاعد نسبياً نسبة رمي النفايات فيها حيث شغلت خلال نفس الاعوام على التوالي ما نسبته 12% و42.9% و43.8%. بالنسبة لاستخدام النفايات بطريقة اعادة التدوير فكانت نسبة الاستفادة من النفايات ضئيلة نسبياً، فتم اعادة تدوير خلال نفس الاعوام ما نسبته 1.4% و7.1% و6.3% على التوالي، وتم تحويل جزء من النفايات الى سماد للاستخدام الزراعي بنفس النسب السابقة، والباقي من النفايات تم حرقه بنسب 13.6% و21.4% و6.3% على التوالي، ولم يتم الاستفادة من النفايات في عملية توليد الطاقة بالاخص الطاقة الكهربائية مما يعد هدراً للموارد ويزيد من نسب تدهور البيئة واستدامتها.

بالنسبة لتلوث مياه الشرب بالملوثات المكروبية والجرثومية فسجلت النماذج البكتريولوجية المفحوصة لمياه الشرب نسب فشل للعامين 2015 و2016 فبلغت 15.6% و13.4% على التوالي.

ان تلوث البيئة العراقية يزيد من الاصابة بالامراض السرطانية فقد سجل العام 2013 زيادة بعدد الحالات المصابة بالاورام السرطانية بنسبة 10.5%، حيث بلغت 23308 حالة، مقابل 21101 حالة سجلت في عام 2012، كما تصاعدت نسبة الحالات المصابة لكل مائة الف نسمة من السكان على مستوى العراق فبلغت نسبة 7.6%، حيث كانت نسبة الحالات لكل مائة في العامين الواردين سابقاً على التوالي 61.7% و66.4%، ونتج عن الاورام السرطانية تسجيل وفيات بلغت في العامين السابقين على التوالي 10278 و8341 حالة وفاة، وبلغت الوفيات لكل مائة الف نسمة من السكان على التوالي مانسبته 30% و23.8%. ويشار الى تسجيل اصابات بمرض التدرن للعامين 2015 و2016 على التوالي 7995 و7317 اصابة، نتج عنها وفيات بلغت على التوالي 386 و288 وفاة.

ثالثاً: التحديات التي تواجه التنمية المستدامة في العراق: ان الخطط والبرامج والستراتيجيات التنموة التي وضعتها الحكومة العراقية واجهت عدد من التحديات، حيث ادى ذلك الى عدم تحقيق الاهداف المرجوة من هذه الخطط، من اهم التحديات التي جابهتها خطط الحكومة مايلي:

1- التحديات السياسية والامنية: ان اهم ما وجهه الخطط التنموية بعد عام 2003 هو عدم استقرار الوضع السياسي في العراق، وما صاحب التغيير السياسي في ذلك العام من عدم استقرار امني تصاعد لحد عام 2014 عندما احتلت عدد من المحافظات العراقية من قبل جماعة ارهابية عرفت بتنظيم داعش، الذي لم تتحرر تلك المحافظات الا بعد ان دمرت اغلب البنى التحتية في تلك المحافظات، مما سيكلف الاقتصاد العراقي الكثير من الاموال والموارد لاعادة اعمار تلك المحافظات. هذه التحديات انعكست على نسب تنفيذ اهداف الخطط الحكومية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، كما ان المشاكل السياسية يؤدي الى انعدام الرؤى الاقتصادية لمعالجة مشكلات الاقتصاد العراقي، بسبب عدم اتفاق القوى السياسية على برامج تنموية محددة الاهداف وتكوين هذه القوى لجهاز حكومي غير قادر على ادارة

الاقتصاد العراقي ناحية الارتقاء به للوضع الذي يديم نموه الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن للجيل الحالي مستوى معاشي مرضي، ويوفر للاجيال المستقبلية الموارد اللازمة لديمومة هذا المستوى.

2- التحديات الاقتصادية: ريعية الاقتصاد العراقي (المرض الهولندي) باعتباره من الاقتصاديات احادية الجانب فهو يعتمد على مورد واحد في حصوله على العملات الاجنبية المتمثلة بايرادات النفط الخام، فهذه الايرادات تشكل حوالي 90% من موارد الموازنة العامة، وحوالي 70% من الناتج المحلي الاجمالي، بالتالي يعرض الاقتصاد العراقي للصدمات الخارجية بسبب تقلب اسعار النفط الخام وكميات الانتاج النفطي، كما حدث مع صدمة انخفاض اسعار النفط عام 2014 حيث انخفض سعر النفط الى اقل من الـ 50 دولار للبرميل، بعد ان كان 110 دولار للبرميل [1]، مما خفض من الواردات المتأتية من بيع النفط مما خفض من السيولة النقدية اللازمة لتنفيذ اهداف خطة التنمية المستدامة.

كذلك فان مستويات المعيشة للمجتمع العراقي لم تتحسن لاسباب عدة منها الهجرة والنزوح الداخلي مما زاد من نسب البطالة، مما تسبب في زيادة اعداد الفئات المجتمعية الفقيرة، فقد ارتفعت نسبة الفقر خلال المدة (2012 – 2018) من 18.9% الى 20.3%، وارتفعت فجوة الفقر خلال المدة (2012 – 2017) من 4.1% الى 6.3%، لترتفع نسبة شدة الفقر خلال المدة الاخيرة من 1.4% الى 2.8%، كما هو واضح بالجدول الاتي:

الجدول (8) نسبة الفقر وفجوته وشدته في العراق للمدة (2012 – 2018)

البنود / السنوات	نسبة الفقر %	فجوة الفقر %	شدة الفقر %
2012	18.9	4.1	1.4
2014	22.5	6.6	3
2017	21.3	6.3	2.8
2018	20.8	4.1	1.4

المصدر:

- وزارة التخطيط، الاهداف التنموية للالفية في العراق لسنة 2004 ونظرة لما بعد 2015، ص 10.

- وزارة التخطيط، مسح الفقر في العراق لعام 2017.

- وزارة التخطيط، العراق: التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019: انتصار ارادة وطن، بغداد، 2019، ص 34 – 35.

[1] **- نزار ذياب عساف، ومهى خالد شهاب، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، م 8، ع 3، 2018، ص 283.**

ان ارتفاع نسب الفقر في العراق يرجع الى عدد من الاسباب منها الصدمة المزدوجة المتمثلة بانخفاض اسعار النفط واحتلال داعش لعدد من المحافظات العراقية، فالسبب الاخير ادى الى نزوح العوائل من هذه المحافظات. فحسب مسح اجرته وزارة الهجرة والمهجرين لاعداد النازحين كان 2512842 شخص، بواقع 447278 الف أسرة نازحة[1]. هذا الامر تسبب بانخفاض دخول النازحين بنسبة 61%، وارتفاع معدلات البطالة الى 27%، بسبب فقدان النازحين لاعمالهم في القطاع الزراعي، ولوظائفهم الحكومية والخاصة [2]. فتسبب ذلك الى ارتفاع نسبة الفقر في المحافظات (الموصل، الانبار، صلاح الدين) الى ما نسبته 41.2%، واقليم كردستان ارتفعت الى 12.5%، كما شهدت محافظات الوسط ارتفاع النسبة الى 18.6%، والمحافظات الجنوبية ما نسبته 31.5%، وبغداد ارتفعت النسبة الى 12.8%، ومحافظتي كركوك وبابل بنسبة 18%. [3]

ان من اسباب الفقر هو البطالة بين الفئات النشطة اقتصادياً، حيث واجه الاقتصاد العراقي مستويات متذبذبة نسبياً لمعدلات البطالة بين الفئات العمرية من 15 سنة فاكثر بعد عام 2003، يعود ذلك لاسباب امنية وسياسية واقتصادية. فالملاحظ من الجدول (9) انخفاض معدلات البطالة من 28.1% عام 2003، الى 11.7 عام 2007، ثم بعدها ارتفع المعدل الى 15.34% عام 2008، لينخفض المعدل مرة اخرى الى 10.59% عام 2013، ليعود للارتفاع الى 10.82%، نتيجة احتلال داعش لثلاث محافظات عراقية، والركود الاقتصادي الذي يواجه الاقتصاد العراقي نتيجة تذبذب اسعار النفط الذي انعكس على الجانب الاستثماري والتجاري مما خفض من معدلات التشغيل للقوى العاملة.

الجدول (9) معدلات البطالة للفئات العمرية من 15 سنة فاكثر في العراق للمدة (2003 – 2018)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2011	2012	2013	2014	2016
معدلات البطالة %	28.1	26.8	17.97	17.5	11.7	15.34	14.2	11.92	10.59	10.6	10.82

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية، ص 74.

[1]- حسين قاسم محمد الياسري، مشكلة الفقر في العراق: الاسباب والمعالجات، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب / جامعة البصرة، ع 88، 2019، ص 311.

[2]- عبد علي حمد، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، م 11، ع 25، 2019، ص 11.

[3]- وزارة التخطيط، اهداف التنمية المستدامة، مصدر سابق، ص 4.

كما سجل متوسط نصيب الفرد السنوي من الناتج المحلي الاجمالي نسب سالبة خلال المدة (2014 – 2016) التي بلغت ما بين (25.7-% – 1.8-%)، بمبلغ سنوي تراوح ما بين (5.4 – 7.4) مليون دينار. ثم نما هذا المتوسط نمو ايجابي ضئيل بعد هذه المدة فبلغت نسبة التغير السنوي للعامين 2017 و2018 ما نسبته 13% و8.2% على التوالي، بمبلغ سنوي متوالي 6.1 و6.6 مليون دينار. كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (10) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (2003 – 2018)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
متوسط نصيب الفرد (مليون دينار)	0.98	1.7	2.4	2.9	3.4	5.1	4.1	4.9	6.5	7.4	7.8	7.4	5.5	5.4	❖❖6.1	❖❖6.6
معدل التغير السنوي (%)❖	—	73.5	41.2	20.8	17.2	50	19.6-	19.5	32.7	13.8	5.4	5.1-	25.7-	1.8-	13	8.2

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية للمدة (2003 – 2006)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
– البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2007 – 2018)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.
❖ نسب التغير السنوية من عمل الباحث.
❖❖ تم حسابهما من قبل المصدر استناداً على بيانات سنوية وفصلية تقديرية.

3- ظاهرة الفساد في الجهاز الاداري: منذ عام 2003 يحتل العراق المراتب المتقدمة عربياً وعالمياً في مستويات الفساد، فحسب تصنيف منظمة الشفافية الدولية في انتشار ظاهرة الفساد في اجهزة الدولة الادارية فقد جاء العراق في المرتبة 16 عربياً ذلك في عام 2003، والمرتبة 125 عالمياً، وكانت درجة الفساد قد بلغت 2.2. واستمرت هذه الدرجة متقاربة بالنسبة للمدة (2003 – 2018)، لتزداد مستويات الفساد حيث ارتفعت درجة الفساد الى 1.8 لكلا العامي 2017 و2018 [1]. لينعكس هذا الفساد على جدية تحقيق اهداف التنمية المستدامة، ونسب تنفيذ المشاريع التنموية المكلفة بها الاجهزة الحكومية. كذلك الفساد ادى الى هدر الموارد

[1]– منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للمدة (2003–2018)، التقارير منشورة على الموقع الالكتروني الاتي: www.transparency.org

الاقتصادية والطبيعية من قبل هذه الاجهزة ، فقد أشار مؤشر حوكمة الموارد الصادر عن مؤسسة حوكمة الموارد الطبيعية لعام 2017 الى ان استغلال العراق لموارده كانت نسبة منخفضة بلغت 61% من اجمالي الموارده المتاحة، ونتائج مؤشر هذه المؤسسة ذو درجة بلغت 38 درجة، التي تمثل الحد الادنى لحوكمة الموارد، مما يؤدي الى عدم استفادة السكان من ثروات الموارد الطبيعية، ليبين سوء الادارة المركزية للموارد [1].

4- التحديات البيئية: تواجه بيئة العراق عدد من التحديات ابرزها: التغييرات المناخية و التصحر وتعرية التربة. ذلك يعود الى عدد من العوامل كالحروب والنزاعات المسلحة وعدم الاهتمام الجدي بالبيئة، مما يؤدي الى عدم تحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق. فالاحصائيات المناخية في العراق تشير الى تصاعد درجات الحرارة، وانخفاض معدلات تساقط الامطار، وتغير معدلات الرطوبة المسجلة. فشهدت محافظة البصرة اعلى معدل سنوي لدرجات الحرارة خلال المدة (2005 – 2016)، ليبلغ اعلى درجة حرارة لعام 2007 للعظمى والصغرى فبلغت على التوالي 37.3 مْ و22.6 مْ، وبمتوسط درجات الحرارة العظمى منها ما مقياسه 34.7 مْ، اما الحرارة الصغرى فبلغ متوسطها 20.5 مْ. والعاصمة بغداد كانت درجات الحرارة خلال نفس المدة متقاربة نسبياً، فبلغ متوسط الحرارة العظمى 31.5 مْ، اما الصغرى فبلغ متوسطها 16.5 مْ. ومحافظة الموصل خلال نفس المدة فقد كانت متذبذبة نسبياً، فبلغ متوسط الحرارة العظمى 28.6 مْ ، اما الصغرى فبلغ متوسطها 19.9 مْ. ومدينة الرطبة وخلال نفس المدة فكانت متذبذبة ايضاً، فبلغ متوسط الحرارة العظمى 28.6 مْ، اما الصغرى فكانت بمتوسط 14.7 مْ. بالنسبة للمعدل السنوي للرطوبة فقد سجلت محافظة الموصل اعلى معدل حيث بلغ المتوسط لنفس المدة ما نسبته 51.3، يليها بالترتيب بغداد والرطبة والبصرة على التوالي بمتوسط بلغ 41.2% و40.8% و39.2%. كما تشير الاحصائيات الى تذبذب سقوط الامطار على عموم العراق، فبلغ متوسط سقوط الامطار خلال المدة (2005 – 2016) بشكل تصاعدي في كل من الرطبة والبصرة وبغداد والموصل ما

[1]- The Natural Resource Governance Institute, Revenue Watch Index 2017. Web Site: http://www.resourcegovernance.org/

كميته 89.7 و99.7 و103.7 و302.2 مليمتر وعلى التوالي [1]. انعكست التغييرات المناخية في العراق على توسع رقعة الاراضي المهددة بالتصحر فخلال المدة (2014 – 2017) فقد ازدادت من 2953353 دونم الى 93752354 دونم، بمعدل نمو مركب بلغ 137.4%. اما الاراضي المتأثرة بعوامل التعرية والتصحر فخلال المدة ذاتها قد ازدادت من 69757 دونم الى 160588 دونم، وبمعدل نمو مركب بلغ 32% [2].

رابعاً: الفرص التي لدى العراق لتحقيق التنمية المستدامة: هناك عدد من الفرص المتوفرة في الاقتصاد العراقي تتيح له الوصول الى تحقيق التنمية المستدامة، بما يحقق الديمومة والاستمرارية لاستغلال الموارد الاقتصادية بما يوفي باحتياجات الجيل الحالي والاجيال المستقبلية، حيث يمتلك الفرص الاتية:

1- الموارد الطبيعية: يمتلك العراق الكثير من الموارد الطبيعية التي تمكنه من توجيه عوائدها ناحية المجالات التي تحقق تقدماً ملموساً في تحقيق الاهداف المرغوبة في التنمية المستدامة، مع مراعاة التأثير البيئي لاستخراج هذه الموارد عن طريق ادخال التكنولوجيات الحديثة، هذا الامر سيسمح للاقتصاد العراقي بالتقدم والازدهار وتوفير الاحتياجات الآنية والمستقبلية. من هذه الموارد التي يمتلكها العراق الاتي:

أ- النفط الخام: النفط المتوفر بغزارة في العراق يمكن استخدام عوائد بيعه في تمويل الاستثمارات والانفاقات العامة المجدية اقتصادياً، التي توجه ناحية الخطط والبرامج الانمائية المستدامة. فيقدر احتياطي النفط العراقي بنحو 153 مليار برميل لغاية عام 2016، فهو اكبر الاحتياطيات على مستوى العالم [3]. كما ان السنوات الاخيرة تحسن الانتاج النفطي للعراق من انتاج يومي بمعدل 1.536 مليون برميل / يوم ذلك في عام 2003، ليتصاعد الى 4.228 مليون برميل / يوم عام 2017، بمعدل تغير سنوي 1.5%، ومعدل نمو مركب 7.5%. كما ان تصدير

[1]- تم اعداد البيانات والمتوسطات بالاعتماد على: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، مصدر سابق.

[2]- تم اعداد المساحات والنسب بالاعتماد على: وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق للمدة (2016 – 2018)، مصدر سابق.

[3]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، مصدر سابق، ص 148.

النفط خلال نفس السنوات تصاعد من 0.999 مليون برميل / يوم، الى 3.309 مليون برميل / يوم، بمعدل تغير سنوي، 10.1%، ومعدل نمو مركب بلغ 8.9%. هذا الامر يوضح مدى الامكانات الضخمة لدى العراق من موارد مالية ضخمة لو وجهت بالاتجاه الصحيح لحققت طفرة نوعية بالاقتصاد العراقي، فقد ارتفعت قيمة النفط المصدر من 50.2 مليار دولار في عام 2016، الى 68.5 مليار دولار عام 2017، بتغير سنوي بلغ 36.5%. كما مبين بالجدول الاتي:

الجدول (11) معدلات الانتاج والتصدير اليومي للنفط الخام في العراق للمدة (2003 – 2017)

البنود / السنوات	المعدل اليومي للانتاج النفطي (مليون برميل / يوم)	التغير السنوي ❖(%)	المعدل اليومي للتصدير (مليون برميل / يوم)	التغير السنوي ❖(%)
2003	1.536	–	0.999	–
2004	1.995	29.9	1.538	54
2005	1.853	-7.1	1.405	-8.6
2006	1.955	5.5	1.505	7.1
2007	2.035	4.1	1.643	9.2
2008	2.281	12.1	1.850	12.6
2009	2.336	2.4	1.906	3
2010	2.358	0.9	1.890	-0.8
2011	2.653	12.5	2.166	14.6
2012	2.942	10.9	2.423	11.9
2013	2.980	1.3	2.390	-1.4
2014	3.235	8.6	2.516	5.3
2015	3.746	15.8	3.000	19.2
2016	4.167	11.2	3.302	10.1
2017	❖❖4.228	1.5	❖❖3.309	0.2
معدل النمو المركب❖ %	7.5	–	8.9	–

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، ص 739.

❖ نسب التغير السنوية ومعدل النمو المركب من اعداد الباحث.

❖❖ تقديرات اولية.

ب- الغاز الطبيعي: يعد الغاز من انواع الطاقة الحيوية الذي يستخدم في انتاج الماء والكهرباء والتدفئة، ويتم استخراجه من الابار النفطية والغازية والمكثفة، فيطلق على الغاز المستخرج من الابار النفطية بالغاز المصاحب، ومن باقي الابار بالغاز غير المصاحب او الغاز الحر. بالنسبة للغاز الطبيعي الموجود بالعراق فيقدر احتياطيات

الغاز المثبتة لغاية عام 2016 بحوالي 126.7 ترليون قدم مكعب، تضع العراق بالمرتبة العاشرة عالماً [1]، واغلب هذا الغاز مرتبط بحقول النفط، لذا فان تسخير انتاج الغاز الطبيعي في العراق سيزيد من الموارد المستخدمة في تحقيق اهداف التنمية المستدامة، فالملاحظ من الجدول (12) ان انتاج الغاز الطبيعي شهد زيادات مستمرة خلال المدة (2003 – 2017) من 9781 مليون متر مكعب، الى 29870 مليون متر مكعب، بمعدل نمو مركب 8.3%، كذلك الحال بالنسبة للاستهلاك والحرق للغاز، فعند مقارنة معدلي النمو المركب للغاز الطبيعي المستهلك مع المحروق نلاحظ ان ما يتم حرق الكميات المنتجة من الغاز اعلى نسبة مما يتم استهلاكه، حيث النمو المركب للحرق هو 10.3% وهو اعلى من النمو المركب للاستهلاك البالغ 6.4%، هذا يشير الى هدر العراق للغاز الطبيعي بكميات كان من الممكن الاستفادة منها بزيادة نسب انجاز خطط التنمية المستدامة، كذلك الحال بالنسبة لمقارنة نسب استهلاك الغاز من المنتج مع حرقه، فسجلت نسب الاستهلاك من الغاز المنتج نسب متناقصة نسبياً فتراوحت ما بين (36.1% - 59.8%)، اما نسب الحرق للغاز الطبيعي فسجلت نسب متصاعدة نسبياً فتراوحت مابين (40.2% - 63.9%). كما ان نسب الاستثمار في الغاز الطبيعي خلال نفس المدة سجلت نسب متناقصة نسبياً فتراوحت ما بين (36% - 57%).

الجدول (12) انتاج واستهلاك وحرق واستثمار الغاز الطبيعي في العراق للمدة (2003 – 2017)

البنود / السنوات	كمية الغاز المنتج (مليون متر مكعب)	كمية الغاز المستهلك (مليون متر مكعب)	كمية الغاز المحروق (مليون متر مكعب)	نسبة الغاز المستهلك من المنتج (%)*	نسبة الغاز المحروق من المنتج (%)*	نسبة الاستثمار (%)
2003	9781	5542	4239	56.7	43.3	57
2004	14171	7213	6958	50.9	49.1	51
2005	13723	7083	6640	51.6	48.4	52
2006	14152	6979	7173	49.3	50.7	49
2007	14370	7372	6998	51.3	48.7	51
2008	15516	9275	6241	59.8	40.2	60
2009	17520	10140	7380	57.9	42.1	58

[1]. المصدر نفسه، ص 148.

55	44.9	55.1	7574	9313	16887	2010
48	51.9	48.1	9701	8991	18692	2011
42	58.4	41.6	11976	8520	20496	2012
42	58.1	41.9	12432	8954	21386	2013
40	59.8	40.2	13383	8981	22364	2014
36	63.9	36.1	15662	8851	24513	2015
40	60.4	39.6	17714	11612	29326	2016
44	55.7	44.3	16639	13231	29870	2017❖❖
–	–	–	10.3	6.4	8.3	معدل النمو المركب❖ %

المصدر: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، الجهاز المركزي للاحصاء، ص 740.

❖ النسب من اعداد الباحث.

❖❖ تقديرات اولية.

ت- الكبريت: ينتج اغلب الكبريت في حقل المشراق، الذي يستهلك اغلبه في انتاج الاسمدة الفوسفاتية والصناعات المحلية، وتضم احتياطياً كبيراً يقدر بحوالي 600 مليون طن، وهو الاعلى على مستوى العالم. لكن هذا الحقل تعرض للاحتراق لثلاث مرات، كما يعاني من الاهمال لمدة طويلة من الزمن، وتخلف تقنية العملية الانتاجية المستخدمة في الانتاج، مما ادى تدهور الطاقة الانتاجية والتصديرية لهذا القطاع، هذا الامر سبب خسائر كبير على العراق، مما ضيع فرص توفير الموارد المالية اللازمة لتغذية خطط التنمية وتحسين مؤشرات الاستدامة للموارد والاحتياجات. فعنصر الكبريت يدخل في العديد من المجالات الصناعية والزراعية كصناعة الاسمدة والمبيدات الحشرية، بذلك هو مور مهم يعزز الاقتصاد العراقي، وينوع القاعدة الانتاجية ويساهم في تحسين الدخول. يعد الكبريت العراقي ذو مواصفات جيدة فهناك طلب عليه في الاسواق العالمية، فيمكن تصدير منتجات حقل المشراق من الكبريت المصفى وكبريتات الالمنيوم المائية وحامض الكبريتيك والكبريت الزراعي للعديد من دول العالم والاستفادة من مواردها في تدعيم الموازنة العامة وتوجيهها باتجاه الاستثمارات التي تزيد من فرص الوصول الى التنمية المستدامة[1].

[1]- للتفاصيل أنظر:

- عبد الغفور حسن كنعان، أثر التلوث الصناعي على الانسان والطبيعة - دراسة خاصة عن حقل المشراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، م 33، ع 105، 2011، ص 105 – 108.

2- الكتلة السكانية: شهد العراق في السنوات الاخيرة تحولات في التوزيع السكاني نتيجة الحروب والمواجهات المسلحة والتغير السياسي في عام 2003، مما ادى الى تشكيل المجلس الوطني الاعلى للسكان واللجنة الوطنية للسياسات السكانية في وزارة التخطيط العراقية، حيث اعدت اول وثيقة وطنية للسكان لترجمة اهداف خطة التنمية (2013 – 2017) على ارض الواقع، لكنها تأثرت باحداث داعش عام 2014 مما غير من الوضع السكاني والديمغرافي للمجتمع العراقي ككل. ثم تبنت خطة التنمية (2018 – 2022) سياسة سكانية هادفة للانسجام مع اتجاهات التنمية المستدامة (2015 – 2030)، لتحقيق التنمية البشرية الامنة التي تطالب بتوسيع خيارات واحتياجات البشر وتوفير الخدمات الاساسية لهم، مما يعزز من جودة نوعية الحياة للفرد العراقي [1].

ان الكتلة السكانية توفر القوى العاملة التي تقود الاقتصاد ناحية التقدم والازدهار بالتالي تدعيم الأثر التنموي الاقتصادي والاجتماعي. يعد العراق من الاقتصاديات سريع النمو في الكتلة السكانية فازداد عدد السكان من 26.3 مليون نسمة في عام 2003 الى 38.1 مليون نسمة، بمعدل نمو مركب بلغ 2.7%. كذلك خلال نفس المدة فقد ازداد عدد الذكور من 13.2 مليون نسمة الى 19.3 مليون نسمة، بمعدل نمو مركب بلغ 2.8%. اما اعداد الاناث فازدادت من 13.1 مليون نسمة الى 18.9 مليون نسمة، بمعدل نمو مركب بلغ 2.7% [2]. لذا لابد من اقرار عدد من الاجراءات والقرارات التي توجه هذه الز يادة في الكتلة السكانية بالعراق ناحية الانشطة ذات الجدوى الاقتصادية، بما يؤدي الى تحقق التنمية المرغوبة والمستهدفة للاستدامة.

3- القطاع الزراعي: الانخفاض المستمر نسبياً في اهمية القطاع الزراعي العراقي في اجمالي الناتج المحلي بالاسعار الثابتة يؤشر الى تدهور واقع هذا القطاع، فحسب النتائج المستخرجة في الجدول (13) فقد انخفضت الاهمية النسبية من 14.3% في عام 2003 الى 1.3% بداية الفصل الاول لعام 2019. تدهور الوضع الانتاجي للزراعة سينعكس على

- ابراهيم خليل العلاف، تاريخ معمل كبريت المشراق في الموصل، مجلة الحوار المتمدن، ع 6284، 2019، ص 68.

[1]- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، مصدر سابق، ص 47.

[2]- تم اعداد البيانات والمتوسطات بالاعتماد على: وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية لعام 2017، مصدر سابق.

تشغيل القوى العاملة فقد سجلت انخفاض نسبي لاهمية الزراعة في مستوى التشغيل من نسبة 12.5% عام 2003، الى 6.8% عام 2017.

ان العراق من الدول الزراعية المالكة للاراضي الزراعية الخصبة والمياه الوفيرة المتمثلة بالنهرين العظيمين دجلة والفرات، لذا لديه الامكانية لتحقيق تنمية مستدامة في مجال توفير الامن الغذائي للمجتمع العراقي والتقليل من نسب الفقر عبر توفير فرص عمل في القطاع الزراعي الذي يخفض من نسب البطالة بين السكان النشطين اقتصادياً، فلابد من رفع معدلات الانتاج الزراعي باستخدام الالآت الزراعية الحديثة وتقنيات الري الموفرة للمياه والعمل على توفير الاسمدة العضوية والكيمياوية والقضاء على ظاهرة التملح وتعرية التربة، والعمل على تشجيع التشجير في الساحات والطرق بما عزز من ثقافة الزراعة الدائمة التي تزيد من نسب الاوكسجين وتقلل من نسب ثنائي اوكسيد الكاربون كما تقلل من ظاهرة التصحر، ولابد من استصلاح الاراضي الزراعية، والعمل على تزويد الاراضي ذات الطابع الزراعي بشبكة من طرق المواصلات، وتوفير التمويل المصرفي للمشاريع الزراعية باسعار فائدة مدعومة من الحكومة بما يخفض من تكاليف الانتاج الزراعي ويزيد في المستقبل التراكم الرأسمالي، فيؤدي تشجيع القطاع الزراعي الى توفير الموارد المالية من العملات الاجنبية عبر التعويض عن الاستيرادات الزراعية وتصدير الفائض الزراعي للخارج بما يدعم ميزان المدفوعات لصالح الاقتصاد العراقي ويزود الموازنة العامة بالاموال اللازمة لتطبيق خطط التنمية المستدامة.

الجدول (13) الاهمية النسبية للزراعة في الناتج والتشغيل في العراق للمدة (2003 – 2019)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج الزراعي %	14.3	10.9	13.7	12.9	9.2	7.5	5.2	8.1	7.7	7	6.6	4.1	2.5	2.7	1.9	1.4	1.3
التشغيل في القطاع الزراعي %	12.5	8.7	5.3	6.6	7.9	8.2	4.2	7.1	7.6	8.1	8.3	7.6	7.7	7.2	6.8	—	—

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لاعوام 2017 و2018 و2019، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

4- القطاع الصناعي التحويلي: هذا القطاع من القطاعات القيادية للاقتصاد فهو القاطرة التي تقود البلد لتحقيق التنمية الاقتصادية اللازمة لادامة الموارد وتوفير الاحتياجات الحالية والمستقبلية ، باعتبار العراق لديه الموارد المالية الكبيرة المتأتية من بيع النفط فلابد من

توجيهها للاستثمارات الصناعية التي تزيد من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، وتعمل على تخفيض نسب البطالة عبر امتصاص الايدي العاملة. لكن الواقع الانتاجي للصناعة التحويلية في العراق متدهورة كما تبينه النتائج الموجودة في الجدول (14)، حيث انخفضت نسب اهمية الصناعة في الناتج المحلي بالاسعار الثابتة من 4.6% عام 2003 الى 0.8 في بداية الفصل الاول لعام 2019، كما انخفضت نسبياً اهمية الصناعة في تشغيل الايدي العاملة من 18.9% عام 2003 الى 10.5% عام 2017. هذا الامر يستدعي اقرار اجراءات جدية لتحسين واقع الصناعة التحويلي في العراق، لزيادة اسهاماته في مؤشرات الناتج والتشغيل، مما يزيد من اسهامات الصناعة في التنمية المستدامة.

الجدول (14) الاهمية النسبية للصناعة التحويلية في الناتج والتشغيل في العراق للمدة (2003 – 2019)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الانتاج الصناعي %	4.6	2.3	2.2	2.2	2.3	2.3	2.6	2.9	2.7	3.1	2.6	1.2	0.9	0.9	1.2	0.9	0.8
التشغيل في القطاع الصناعي %	18.9	16	10.9	9.6	13.1	15.4	8.5	9.9	10.8	10.4	10.7	9.5	9.1	10.1	10.5	—	—

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاستناد على:

- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.
- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي لاعوام 2017 و2018 و2019، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

5- القطاع السياحي: يعد العراق من الدول التي تمتلك الامكانيات لجذب السياح سواء للترفية في مناطق الاصياف الشمالية ولزيارة الاثار المنشرة على مساحات واسعة، او لغرض الزيارة الدينية في المدن التي تحوي المراقد والمزارات المقدسة، او لزيارة الاهوار الموجودة في جنوب البلد التي ادرجت كمحمية طبيعية في عام 2016 ضمن لائحة حماية التراث العالمي الطبيعي حسب منظمة اليونسكو. لكن السياحة في العراق سجلت نمو ضئيل نسبياً في عدد الفنادق ومجمعات الايواء السياحي، فبلغ معدل النمو المركب لهذه الفنادق والمجمعات خلال المدة (2004 – 2018) ما نسبته 5%، وكان المعدل المركب لعدد المشتغلين في القطاع السياحي لنفس المدة ما نسبته 3.3% [1]، مما يستلزم ضرورة دعم القطاع السياحي بما سيسهم في منح الفرص لزيادة اسهامها في الاقتصاد العراقي، فالدعم سينعكس بالايجاب على المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فهذا القطاع يعزز الايرادات الاجنبية ويحقق الفائض بميزان المدفوعات ويزيد من نسب التشغيل.

[1]- تم احتساب معدلات النمو المركب بالاعتماد على: وزارة التخطيط، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للسنوات 2015 الى 2018، قسم احصائات التجارة الداخلية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات:

1- الخطط التنموية في تنمية الاقتصاد العراقي من اجل ادامة الموارد والاحتياجات للاجيال الحالية وتوفيرها للاجيال المستقبلية كانت تسير وفق اهداف تنموية متكرره وغير واضحة السياق والتنفيذ، وضمن سياسات انشائية لا ترى النور لارض الواقع الذي يعاني من تردي وتشوه العلاقات الاقتصادية مما نتج عنه انخفاض نسب اسهام القطاعات الحيوية القائدة لعملية التنمية المستدامة.

2- البيئة الاقتصادية والسياسية والامنية لا تناسب الخطط التنموية لتحقيق الاستدامة المستهدفة في العراق، حيث واجهت الخطط تحديات حقيقة حرفت اتجاهها ونسب تنفيذ اهدافها، فالخطط تغيرت خلال فترة الدراسة لمعالجة هذه التحديات لكن بقت قاصرة عن الوصول لاهدافها، انعكس ذلك على تراجع المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في العراق.

3- خطط الحكومة العراقية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة المستهدفة، ضرورة العمل على تقليص الفجوة بين مايتم استهدافه والواقع الفعلي بما يؤدي الى الوصول لاهداف الخطط وتحسين واقع الاقتصاد العراقي.

4- توفير الخدمات العامة والخاصة كالتعليم والصحة وغيرها من الخدمات يقلص الفجوة بين المستهدف والوقع بما يحقق الديمومة في استغلال الموارد، ويحسن من الواقع الاجتماعي في العراق.

5- استهداف التنمية المستدامة في العراق يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية ويخفض من نسب تلوث البيئة الناتجة من العمليات الانتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات:

1- **ضرورة وضوح اهداف التنمية المستدامة بالنسبة لوزارت العراق، ومتابعة نسب تنفيذ هذه الوزارات ومحاسبتها على اي تقصير في عملية التنفيذ.**

2- **الاستفادة من الفرص المتوفرة داخل القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة والسياحة، وتنشيط دورها الريادي في عملية الوصول للتنمية المستدامة المستهدفة، كما يمكن استغلال الموارد الضخمة المتأتية من القطاع الاستخراجي لتحقيق التنمية المنشودة في العراق.**

3- **اعطاء دور اكبر للباحثين والدارسين للتنمية في تحضير واعداد خطط التنمية المستدامة واهدافها، ودعم الجامعات لعقد المؤتمرات والندوات المحلية والدولية في الشأن التنموي للخروج بالتوصيات ومعالجة المشكلات والتحديات التي تواجهها التنمية المستدامة في العراق.**

4- **توجيه المدخرات والموارد المالية والاقتصادية للاستثمار في الجوانب التي تحقق التنمية المستدامة، يصاحبها وضع تشريعي وقانوني يساعد على توفير البيئة اللازمة للوصول الى الهدف المنشود.**

5- **اعتماد سياسات داعمة لاستغلال الطاقة المتجددة والاقل ضرراً بالواقع البيئي في العراق، وانشاء المعامل والمحطات المعالجة للنتائج المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية والانشطة البشرية في مجال الاستهلاك، وتفعيل دور قانون حماية وتحسين البيئة الصادر عام 2009.**

المصادر

اولاً: الكتب العربية:

1- **احمد ابو اليزيد، التنمية المتواصلة: الابعاد والمنهج، مكتبة المعرفة، القاهرة، مصر، 2007.**

2- **دوناتو روماتو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، المركز الوطني للسياسات الزراعية، دمشق، سوريا، 2003.**

ثانياً: البحوث المنشورة بالمجلات والمؤتمرات:

1- **ابراهيم خليل العلاف، تاريخ معمل كبريت المشراق في الموصل، مجلة الحوار المتمدن، ع 6284، 2019.**

2- **حسين قاسم محمد الياسري، مشكلة الفقر في العراق: الاسباب والمعالجات، مجلة آداب البصرة، كلية الآداب / جامعة البصرة، ع 88، 2019.**

3- **سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستديمة مع التركيز على الإدارة البيئية، بحث مقدم للملتقى الدولي حول: المنظور الاقتصادي للتنمية المستدامة، تونس، 2006.**

4- **عبد الحميد الخديمي، عبداللطيف حمودة، مؤشرات التنمية المستدامة والأداء الاجتماعي لمنظمات الاعمال، بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث: حول منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر، 2012.**

5- **عبد الغفور حسن كنعان، أثر التلوث الصناعي على الانسان والطبيعة – دراسة خاصة عن حقل المشراق، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل، م 33، ع 105، 2011.**

6- **عبد علي حمد، الحلول المستدامة لمشكلة الفقر المترتبة على النزوح في المحافظات المحررة، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، م 11، ع 25، 2019.**

7- **محمد عبد القادر، مقاصد الشريعة الإسلامية فّي مجال رعاية البيئة والمحافظة عليها، بحث مقدم إلى الندوة العالمية عن الفقه ّالإسلامي وأصوله وتحديات القرن الواحد والعشرين، الجامعة الإسلامية العالمية، ماليزيا، 2006.**

8- نزار ذياب عساف، ومهى خالد شهاب، واقع التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها في العراق، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، م 8، ع 3، 2018.

ثالثاً: التقارير الرسمية:

1- البنك المركزي العراقي، النشرات الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2018)، المديرية العامة للاحصاء والابحاث.

2- الجمهورية العراقية، الاولويات الستراتيجية في خطة عمل الوزارات للمدة (2014 – 2018)، الامانة العامة لمجلس الوزراء، 2014.

3- الجمهورية العراقية، برنامج حكومة جمهورية العراق للاعوام (2014 – 2018)، مقدم من قبل دولة رئيس الوزراء الدكتور حيدر جواد العبادي الى مجلس النواب بتاريخ (8 / 9 / 2014).

4- منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد للمدة (2003–2018)، التقارير منشورة على الموقع الالكتروني الاتي: www.transparency.org

5- وزارة التخطيط، احصاء التعليم الابتدائي والثانوي في العراق للسنوات الدراسية من (2017 / 2018) حتى (2018 / 2019)، الجهاز المركزي للاحصاء، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء.

6- وزارة التخطيط، الاهداف التنموية للالفية في العراق لسنة 2004 ونظرة لما بعد 2015.

7- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي الناتج المحلي للمدة (2017 – 2019)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

8- وزارة التخطيط، التقديرات الاولية والفصلية لاجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (2015 - 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

9- وزارة التخطيط، العراق: التقرير الطوعي الاول حول اهداف التنمية المستدامة 2019: انتصار ارادة وطن، بغداد، 2019.

10- وزارة التخطيط، المجموعة الاحصائية السنوية للمدة (2003 – 2017)، الجهاز المركزي للاحصاء، مديرية الحسابات القومية.

11- وزارة التخطيط، اهداف التنمية المستدامة: تقرير احصائي، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات التنمية البشرية، 2017.

12- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية (2010 – 2014): عرض موجز، 2009.

13- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2013 – 2017)، بغداد، 2013.

14- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للمدة (2018 – 2022)، بغداد، 2018.

15- وزارة التخطيط، مسح الفقر في العراق لعام 2017.

16- وزارة التخطيط، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي للسنوات 2015 الى 2018، قسم احصائات التجارة الداخلية.

17- وزارة التخطيط، مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة ذات الاولوية في العراق للمدة (2016 – 2018)، الجهاز المركزي للاحصاء، قسم احصاءات البيئة.

رابعاً: الكتب والتقارير الاجنبية:

1- Measuring Sustainable Development, Working Group on Statistics for Sustainable Development, United Nations, New York, 2OO8.

2- David Pearce, & Giles Atkinson, The Concept Of Sustainable Development: Centre for Social & Economic Research on the Global Environment, Report of the Joint College London University, 2002.

3- Republic of Iraq, National Development Strategy (2005 – 2007), Ministry of Planning & Development Cooperation, Baghdad, Iraq, 2005.

4- The Natural Resource Governance Institute, Revenue Watch Index 2017. Web Site: http://www.resourcegovernance.org